



في الآونة الأخيرة لوحظ أن بعض الأسماء التي اشتهرت في العمل الثوري، خرجت من المجلس وفضلت العمل السياسي من خارج المجلس، واستعراض المجلس عنهم بآخرين، بالرغم من أنهم مازالوا فاعلين في العمل الثوري.

وبما أن بعض أعضاء المجلس عقدوا اجتماعاً مغلقاً منذ عدة أيام ومددوا لرئيس المجلس الحالي، لفترة جديدة دون أن يطروا ذلك على التصويت، أو أن يقيموا العمل السياسي للمجلس في الفترة الماضية.

تساءلت عن الجدوى في الاستمرار في العمل الثوري، إذا كانت النتيجة هي استبدال أشخاص مواليين في الداخل وللداخل، بأشخاص معارضين للداخل ومواليين للخارج، وكل لا يستطيع تطبيق أبسط مبادئ الديمقراطيه في الاختيار والتمثيل، وهذا ليس طعناً بأحد، وإنما تطبيقاً لمبدأ أن قوة الرئيس تأتي من قوة تمثيله للشعب الذي انتخبه، وليس بالمؤهلات واللغات والعلاقات.

وما أثار دهشتي أننا كنا - وما زلنا - نعاني من التسلط وغياب الديمقراطية في أي شأن سياسي عام، وأن هناك أشخاص عدة تصوت وتقرر عنا سواء في الموالة أم في المعارضة.

وكلكم يعلم أن التنسيقات في الداخل تعمل في ظروف الحرب، وتقوم بكرامات الأولياء، في سبيل تحصيل أبسط حقوق الشعب، وهي الأجرد في تمثيل هذا الشعب الثائر، لأنه ولد من رحم المعاناة، ويعلم تفاصيل العمل السياسي الحقيقي ويمثل فعلاً الطبقة الثائرة، ولم ينظر للمكتسبات السياسية في العمل الدبلوماسي العالمي، وإنما يعمل بمنطق أن الثورة تستطيع أن تنجز المستحيل، وإلا لماذا ثار هذا الشعب على أعى قوة إجرامية في التاريخ.

إن القراءة المنطقية للواقع الثوري السوري تتحم علينا أن ننتخب رئيساً من الداخل، يكون هو ممثلاً عن الثوار؛ وهذا ممكن الآن بعد أن شاهدنا العشرات من الناشطين الثوريين الذين أداروا الحراك من الداخل بكل جداره وفي ظروف يعجز عنها أعى السياسيين والإعلاميين.

ولا مانع من أن يستعان بمكاتب سياسية وإغاثية ومالية وقانونية وعسكرية من خبراء سوريين في الخارج لإدارة العملية السياسية والاتصال مع العالم، وتأمين العمل الإغاثي والإنساني وال العسكري...، ولا مانع أيضاً من استئثار كافة الطاقات العظيمة التي تشكل إضافة للثورة، ولكن الأساس أن تكون القيادة العليا هي على الأرض، تخرج من رحم الثورة وتكون منتخبة من الثوار، وتكون قادرة على قيادة العمل الثوري والحرack الداخلي، وأن تمتلك القوة والشرعية في اتخاذ قرارها بعيداً

عن الحسابات الولاية، فهو لا يوجد أحد يتجرأ بالطعن بهم وليس لهم أصلاً علاقة بالأوساط المشبوهة، ولم يتورطوا ببرنامج تلفزيوني، أو تصريح صحفي يشكل علامة غير ناصعة في تاريخهم السياسي.

تبقي مسألة مهمة جداً؛ وهي تأمين حمايتهم من الاغتيال والسجن والاعتداء، والتي يمكن التغلب عليها بتطبيق نفس سيناريو الجيش السوري الحر، وبالتالي يمكن أن يخرج الرئيس من الداخل إلى حدود إحدى الدول المجاورة كما هو الحال، في قيادة الجيش السوري الحر ريثما يتم تأمين منطقة آمنة في الداخل؛ ويتم تشكيل حكومة تنفيذية من كافة أطياف المعارضة، تدار من هذه الخيمة.

ومن عنده القدرة والتفرغ للعمل الثوري فليباشر ويرشح نفسه لهذا المجلس، ولننتهي من مسألة الوافدون والعابرون للمجلس الوطني، والممثلون بالتفويض والتمديد دون شرعية.

ولتحتكم جميع أطياف المعارضة للتصويت ويتم حل الهيئات والمجالس بعد ذلك، وتكون السلطة الشرعية للثوار في هذا المجلس الوليد.

لأن الثوار سواء في الداخل، أو الخارج أصبحوا يعرفون بوصلتهم والأشخاص الذين هم حقيقة يمثلونهم، والذين هم قادرون على قيادة الحراك الثوري في الفترة القادمة.

وطبعاً تتخلص من أهم معضلة في العمل السياسي والتي ما فتئ الغرب يطالعنا بها وهي توحيد أطياف المعارضة، وتوحيد الخطاب السياسي سواء للطغمة الحاكمة في دمشق، أو للدول الصديقة للشعب السوري، أو للدول المعادية له والتي تدعى أنها تريد مصلحة سورية شعباً ودولة.

المصادر: